



سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر

دراسة تقييمية لحدود الإلتزامات و طبيعة الإنجازات

أ. عياش بلعاطل / جامعة سطيف 01 / ayache_55@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2015 / 11 / 30 تاريخ القبول: 2016 / 05 / 05 تاريخ النشر: 2016 / 06 / 30

Abstract	المخلص
<p>Algeria, which was among the countries participating in the Millennium Summit, which took place during the period from 06 to 08 September 2000 at United Nations Headquarters in New York, has committed to achieve those goals on time; for that purpose, Algeria has established a national strategy for sustainable development starting in 2000, focused the most important elements about laying the foundations for sustainable economic development and human development in its various elements, and also taking in consideration the environmental issues within the stages of development program.</p> <p>In this study, we tried to evaluate the different policies of sustainable development in Algeria which accompanied the application of various schemes and development programs by tracking the evolution of the various sub-indices during the time span between 1990 and the most recent year for which Statistical data are available.</p> <p>The outcome of this study reveals the considerable sustainable development efforts that were taken, and that has marked the first decade of this century; however, the goals that were planned to be reached were not fully achieved and differ from one to another.</p>	<p>شاركت الجزائر في قمة الألفية التي انعقدت خلال الفترة من 06 إلى 08 سبتمبر من العام 2000 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والتي إنبثقت عنها الأهداف الإنمائية للألفية والتزمت خلالها الدول المشاركة ببلوغ هذه الأهداف في الأجل المحددة. لأجل ذلك سطرّت الجزائر إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة بداية من العام 2000، تتمحور أهم عناصرها حول إرساء أسس للتنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق التنمية البشرية بمختلف عناصرها، مع العمل على إدراج قضايا البيئة وآليات حمايتها ضمن مراحل إعداد البرامج والمخططات التنموية.</p> <p>من خلال هذه الدراسة حاولنا أن نتناول بالتقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر التي رافقت تطبيق مختلف المخططات والبرامج التنموية بداية بمخطط الإنعاش الإقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي والبرامج المرافقة له لتنمية الهضاب العليا و الجنوب، عبر تقييم مستويات الإنجاز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، و من خلال تتبع تطور مختلف مؤشراتها الفرعية خلال مدى زمني يتراوح بين العام 1990 وأحدث سنة تتوفر عنها البيانات.</p> <p>ما توصلنا إليه، أهمية جهود التنمية المستدامة في الجزائر التي طُبعت العقد الأول من الألفية الثالثة، إلا أنّ ذلك لم يمكنها من البلوغ الكلي لأي من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنّ مستويات الإنجاز فيها تتفاوت بين هدف وآخر لأسباب عديدة.</p>
<p>Key words: sustainable development, sustainable development policies, the Millennium Development Goals, indicators of the Millennium Development Goals, Algeria.</p>	<p>الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، سياسات التنمية المستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية، مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الجزائر.</p>

مقدمة

بحلول الألفية الثالثة، كان يتعيّن على المجتمع الدولي تدارك الإختلالات العديدة التي إعترت مسيرة عقود طويلة من التنمية على الصعيد العالمي، إختلالات كان أبرز ملامحها تفاقم ظاهرة الفقر البشري بمختلف أبعادها وتدهور النظام البيئي العالمي، كل هذا في ظل الضغوط المتزايدة التي باتت تفرضها العولمة على جهود التنمية في كثير من دول العالم. من أجل ذلك، تبنتّ مائة وتسعة وثمانين (189) دولة جملة من الأهداف القابلة للقياس الكمي والمحددة الأجل سمّيت الأهداف الإنمائية للألفية. تراوحت هذه



الأهداف بين تخفيض عدد من يعانون مظاهر الفقر البشري (فقر الدخل، الأمية، المرض) وبين العمل على إدراج الاعتبارات البيئية ضمن مختلف مراحل التخطيط التنموي ومن جهة ثالثة توحيد الجهود بين الدول المتقدمة ونظيرتها النامية من أجل إرساء أسس لنظام إقتصادي، تجاري ومالي عالمي عادل وغير تمييزي.

تزامن تبني الأهداف الإنمائية للألفية العام 2000 مع بداية خروج الجزائر من الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفت خلال عقد التسعينات. بداية كان أبرز ملامحها إطلاق مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2004-2005 والبرامج المرافقة

لتنمية الهضاب العليا والجنوب، لتتدعم جهود التنمية في الجزائر بإطلاق برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 الذي خصص له غلاف مالي قدره 214 21 مليار دينار.

من واقع هذا السرد ونحن على مقربة من الأجل المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يثار التساؤل التالي والذي يشكل المحور الرئيسي لاشكالية هذه الورقة البحثية: ما هي أهم محددات سياسات التنمية المستدامة في الجزائر وما هو واقع الأهداف الإنمائية للألفية فيها؟

للإجابة على هذا التساؤل تنتضم هذه الدراسة في محورين أساسيين:

المحور الأول: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر، وخلالها سوف نستعرض أهم محتويات مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و البرامج المرافقة له لتنمية الهضاب العليا والجنوب، من خلال تبويب هذه المحتويات وفقا لأبعاد التنمية المستدامة، الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي. تجدر الإشارة إلى أنّ التركيز على هذين المخططين جاء لكونهما يتوافقان مع فترة الدراسة.

المحور الثاني: واقع الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر، وخلالها سوف نتتبع تطوّر المؤشرات الفرعية للأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر خلال مدى زمني يتراوح بين العام 1990 و أحدث سنة تتوفر عنها الإحصاءات، وهذا من أجل تقييم مدى فعالية سياسات التنمية المستدامة في الجزائر في تحقيق هذه الأهداف.

I. الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر

بعد أن تبني مبادئ التنمية المستدامة من خلال إعلان ريو سنة 1992، مرّ المجتمع الدولي إلى مرحلة تجسيد تلك المبادئ على أرض الواقع. لقد حمل جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (الأجندة 21) لأول مرة، مفهوم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كما قدّم في ذات الوقت، مجموعة واسعة من السياسات (سياسات عامة) الكفيلة بتحقيق أهداف تلك الإستراتيجيات.

تعرف الأجندة 21، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أنها " جملة من المراحل المترابطة، تسمح بإحراز تقدّم وبشكل متواصل، على صعيد النقاشات، تقوية القدرات، التخطيط والإستغلال الأمثل للموارد من أجل التوفيق بين الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للمجتمع، أو عند الإقتضاء الإختيار بينها"¹. في الجزائر، لم يكن الوضع الداخلي خلال عقد التسعينات يسمح بتحقيق الشيء الكثير على صعيد التنمية المستدامة، في ظل الوضع الإقتصادي والإجتماعي والأمني السائد آنذاك؛ مع ذلك، أبدت الجزائر إهتماما ورغبة في تحقيق تنمية مستدامة بمختلف أبعادها، فكان إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 94-465 المؤرخ في 25-12-1994، الذي يترأسه رئيس الحكومة و يضم ممثلين عن إثني عشر وزارة، و ست شخصيات فاعلة في الميدان من إختيار رئيس الجمهورية.

مع بداية الألفية الثالثة، و بعد أن إستعاد الإقتصاد الوطني توازناته وفي ظل الأريحية المالية التي كانت تتمتع بها الجزائر، بدأ التأريخ لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بإطلاق مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2004-2001 بغلاف مالي قدره 7.34 مليار دولار، ثم البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005-2009، والبرامج الخاصة لتنمية الهضاب العليا و الجنوب بتكلفة فاقت 150 مليار دولار. لتندعم جهود التنمية المستدامة في بلادنا ببرنامج الإستثمارات العمومية 2010-2014، الذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار (21.214 مليار دينار).

I.1. البعد الإقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة يفرض على الجزائر التفكير في مرحلة ما بعد البترول والبحث عن البدائل الكفيلة بدفع عجلة الإقتصاد الوطني، في نفس الوقت يتعين على بلادنا ضمان الإستغلال الأمثل للمنتجي لها من مواردها الناضبة من المحروقات. من هذا المنطلق تمحورت سياسات البعد الإقتصادي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر حول العناصر التالية:

I.1.1. تحسين مناخ الإستثمار و تكييفه مع ضوابط التنمية المستدامة

أثبتت تجربة عقد التسعينات أنه من المتعذر على الحكومة أن تتحمل عبء إعادة إنعاش الإقتصاد الوطني لوحدها في غياب القطاع الخاص، خاصة في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية. تجسدت هذه القناعة بداية، من خلال قانون ترقية الإستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993، و من خلال برنامج الخصخصة الذي تم إطلاقه بموجب الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر، ووفقا للقانون رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 لتحديد إطار الخصخصة، ثم من خلال جملة الإصلاحات مع بداية الألفية الثالثة التي مسّت الإطار التشريعي و التنظيمي والمؤسسي المرتبط بمناخ الإستثمار، هذه الإصلاحات التي رافقت إطلاق مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2004-2001.

من أجل تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي، كان يتعين على الجزائر إعادة صياغة ترسانتها القانونية، وجاء الأمر 03-01 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتنمية الإستثمارات والذي ألغى القانون 93-12، ليجسد التوجه الجديد للحكومة الجزائرية من خلال إعادة تنظيم الإطار القانوني لعملية الخصخصة، وتوسيع مجالات الإستثمار أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي على السواء، لتشمل قطاعات طالما ظلت حكرًا على الحكومة، و منح حرية أكبر للمستثمرين مع التأكيد على ضرورة مراعاة التنظيمات القائمة وحماية البيئة، وهو ما نصّت عليه المادة الرابعة منه: " تنجز الإستثمارات بطريقة حرّة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة".

مؤسسيًا، و من أجل ترقية ودعم الإستثمار في الجزائر تم بموجب الأمر 03-01 خلق أجهزة وهيئات جديدة لهذا الغرض، هي المجلس الوطني للإستثمار CNI الذي يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار في الجزائر وأولوياتها والتدابير التحفيزية وكل القرارات الضرورية لدعم الإستثمار وتشجيعه، والوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI التي خلفت وكالة دعم وترقية الإستثمار APSI، إضافة إلى الوكالة العقارية الوطنية التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 07/119 المؤرخ في 23/04/2007 التي لها كمهام أساسية التسيير، الترقية و الضبط العقاري على كل العقارات العمومية الموجهة للإستثمار.

من جهة أخرى عمدت الجزائر إلى إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية ضمن سياستها لترقية مناخ الإستثمار، حيث وبداية من عام 1999 شرع في تنفيذ برنامج حمل إسم "قضاءات قابلة للدوام" يستهدف إعادة تأهيل العقار الموجه لإقامة المناطق الصناعية بجعله أكثر قابلية للإستدامة، وأوكلت مهمة تسييرها لشركات التسيير العقاري SGI.

في سياق ذي صلة ومن أجل تشجيع الإستثمار المستدام، تنص الفقرة 2 من المادة 10 من الأمر 03-01 على أن " تستفيد من مزايا خاصة، الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، و توفر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة". وبهدف ضمان العدالة والإنصاف في التوزيع الجغرافي للإستثمارات، خاصة في المناطق الهشة إقتصاديا، أقرت نفس المادة منح إمتيازات للإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.

I. 2.1. التنمية الفلاحية والريفية المستدامة

من أجل إعادة بعث الدور المركزي للفلاحة في دفع عجلة التنمية، أولت الجزائر إهتماما بالغا لهذا القطاع ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو، تجسّد هذا الإهتمام من خلال البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA الذي توسّع عام 2002 ليشمل التنمية الريفية PNDAR، ثم إطلاق إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من خلال برنامجي التجديد الريفي وتجديد الإقتصاد الفلاحي.

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR
يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق الأمن الغذائي للسكان من خلال تحسين الإنتاج الزراعي والحيلولة دون التدهور المستمر للأوساط الطبيعية والحد من التصحر، إضافة إلى العمل على تكيف الفلاحة في الجزائر مع طبيعة المناخ الجافة وإنعاش المناطق الريفية وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من أجل تثبيت السكان في المناطق عيشهم الأصلية.
تدعم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA والبرامج المرافقة له، بإنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA والقرض الفلاحي التعاوني. ماليا تم تخصيص غلاف مالي معتبر في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي قدر ب: 65 مليار دينار، كما خصص نفس البرنامج مبلغ 67.6 مليار دينار لإنعاش الفضاءات الريفية و الجبلية في الهضاب العليا والواحات خلال الفترة 2000-2009.
بداية من العام 2002 توسع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الذي يهدف إلى تحسين شروط ممارسة الأنشطة الفلاحية والرّعية، وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR، و هي عبارة عن مشاريع مدمجة تجمع بين عدة قطاعات، الهدف الرئيسي من ورائها تثبيت سكان المناطق النائية و الأرياف في مناطق عيشهم الأصلية .

ب. سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر

تقوم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في الجزائر على ثلاثة مرتكزات أساسية هي:
أولا. برنامج دعم التجديد الريفي: هذا البرنامج موجه أساسا نحو الأسر والعائلات التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي من خلال إنعاش وتنويع نشاطاتها الإقتصادية عبر مشاريع التنمية الريفية المدمجة. تتمحور سياسة التجديد الريفي حول أربعة برامج كبرى هي²:

- عصرنة القرى والقصور الصحراوية، من خلال تحسين ظروف الحياة في المنازل الريفية؛
 - تنويع النشاطات الإقتصادية في المناطق النائية؛
 - المحافظة على وتثمين الموارد الطبيعية؛
 - حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي؛
- البرامج الثلاثة الأولى يتم تنفيذها من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، الموزعة عبر كامل التراب الوطني.

ثانيا. برنامج تجديد الإقتصاد الفلاحي: الهدف الرئيسي من برنامج تجديد الإقتصادي الفلاحي هو تحقيق الأمن الغذائي وتحرير الجزائر من التبعية للسوق العالمية في مجال الغذاء ويتحقق ذلك من خلال:

- خلق بيئة مواتية للإستغلال الزراعي، و تشجيع الأنشطة المرتبطة و الداعمة للزراعة مثل الصناعات الغذائية؛

- تطوير أدوات الضبط، من خلال نظام ضبط المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع، مع ضمان حقوق المنتجين؛
 - إقامة عشر برامج لتكثيف الإنتاج الفلاحي، و برامج أخرى متخصصة: الحبوب، الحليب، الزيوت، التمور، الزرع، اللحوم بنوعها الحمراء والبيضاء، الإقتصاد في الماء وإنشاء الأقطاب الزراعية؛
 - ترقية إدارة زراعية تستجيب للتطورات التي يشهدها القطاع، و تعزيز الإدارات العمومية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي و الريفي مثل إدارة الغابات، المصالح البيطرية و غيرها.
- من أجل تجسيد الأهداف السابق الإشارة إليها، تم خلال سنة 2009 إمضاء عقود نجاعة بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و مختلف ولايات الوطن من أجل تطبيق برامج جوارية للتنمية الريفية المدمجة للفترة 2009-2014.

ثالثا. تطوير القدرات البشرية والدعم التقني للفلاحين: إضافة إلى التجديد الريفي والتجديد الفلاحي، تركز سياسة التجديد الريفي و الفلاحي في الجزائر على تطوير قدرات ممارسي الفلاحة من فلاحين ومسيرين والعمل على توفير كل المتطلبات والإمكانيات التي تقتضيها الزراعة الحديثة. من هذا المنطلق، يتعين العمل على³:

- تحديث طرق التسيير في الميدان الفلاحي؛
 - الإستثمار في مجال البحث، التكوين وتطوير قدرات الفلاحين على نحو يمكنهم من التحكم في التكنولوجيات الحديثة المستعملة في ميدان الفلاحة؛
 - دعم وتطوير القدرات المادية والبشرية للمعاهد والمؤسسات اللتي لها كهدف دعم وتطوير قطاع الفلاحة؛
 - العمل على توفير الخدمات البيطرية والخدمات المرتبطة بالصحة النباتية.
- إضافة إلى الجهود السابق الإشارة إليها، إستفاد قطاع الفلاحة خلال خمس سنوات الأخيرة من إعانات عمومية بلغت قيمتها نحو 1000 مليار دينار جزائري، ناهيك عن مسح ديون الفلاحين التي فاقت قيمتها 40 مليار دينار.

I. 3.1. تأهيل والعمل على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاع الصناعة هو الآخر، وفي إطار الحركة التنموية التي تشهدها الجزائر بداية من سنة 2000، عرف العديد من الإصلاحات مست مختلف جوانبه، تهدف إلى تنويع الصادرات الوطنية، من خلال تكثيف ودعم تطوير النسيج الصناعي الوطني.

لهذا الغرض أبرمت الجزائر سنة 1999 إتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل رفع مستوى المؤسسات الصناعية، بعدها أطلقت الجزائر برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية للفترة 2001-2008 ، الذي تتمثل أهم إجراءاته في تنمية اليقظة التجارية، من خلال تطوير أساليب التكوين وإستعمال التكنولوجيات الحديثة وتشجيع البحث والتطوير، والتحديث المستمر لوسائل الإنتاج والإستثمار في المتطور منها، من أجل رفع نوعية الإنتاج وجعلها مطابقة لمعايير المنافسة، مع العمل على تبني نظم الإدارة الحديثة.

كما تدعم القطاع في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بإنشاء صندوقين، الأول لترقية المنافسة الصناعية والثاني مخصص للمساهمة والشراكة، تكلفة الصندوقين قدرت بـ 24.5 مليار دينار، في حين خصص مبلغ 2 مليار دينار لتهيئة المناطق الصناعية⁴.

في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إنصبت جهود الجزائر حول تحسين وتثمين أدوات ضبط و تطوير الملكية الصناعية والتقييس، إضافة إلى مباشرة أعمال لترقية التنافسية بين المؤسسات الصناعية.

من جهة أخرى أولت الجزائر أهمية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إستفاد القطاع من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2007، يستهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين محيطها، ويستفيد البرنامج من ميزانية سنوية تقدر بـ 01 مليار دينار في إطار الصندوق الوطني لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I. 3.1. تحقيق الكفاءة الإستخدامية للموارد الطاقوية و المنجمية الوطنية

على إعتبار أنّ موارد القطاع تندرج ضمن خزانة الموارد الطبيعية الناضبة، فقد سعت الجزائر إلى تحقيق الكفاءة الإستخدامية لهذه الموارد وتغيير أنماط إستهلاكها على نحو يأخذ بالإعتبار طبيعتها الناضبة، وهو ما تجسّد من خلال قانون التحكم في الطاقة رقم 99-09 المؤرخ في 28-07-1999، الذي حدّد ثلاث أبعاد للسياسة الطاقوية في الجزائر:

- الإستغلال العقلاني للطاقة؛
 - تطوير طاقات بديلة؛
 - المحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية لاستعمال الطاقات الأحفورية؛
- لأجل ذلك قدّم القانون 99-09 البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة PNM، و هو برنامج على المدى المتوسط يهدف بصورة أساسية إلى الإقتصاد في الطاقة من خلال ترقية الطاقات المتجددة والتحسيس

والتربية والإعلام والتكوين في مجال الفعالية الطاقوية إضافة إلى العمل على التقليل من آثار الطاقة على البيئة.

يتم تمويل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة من خلال الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة الذي تعد الرسوم على الإستهلاك الطاقوي أهم مصادر تمويله. كما تم في إطار نفس البرنامج إتخاذ تدابير وإجراءات تحفيزية وأخرى رديعية لتشجيع تغيير أنماط إستهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة في بلادنا مثل الرسوم، الغرامات والإعانات.

مع بداية الألفية الثالثة، تواصل مسعى تحقيق الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية والمنجمية في الجزائر، بتعزيز الترسانة القانونية والمؤسسية للقطاع، من خلال:

- القانونون 01-02 المؤرخ في 05-02-2002، المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز والذي إستحدث لجنة تنظيم الكهرباء والغاز.

- إنشاء هيئة تنظيم المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين الموارد الطاقوية، تتولى هذه الأخيرة مهمة ترقية الإستثمار في قطاع المحروقات.

- إنشاء منظمة الطاقة الجديدة بالجزائر NEAL سنة 2002.

- تسطير برنامج لتنمية القطاع يستهدف تحسين كفاءة الحفر و إطلاق برنامج للتنقيب من أجل تجديد الاحتياطات يمتد على الفترة 2009-2013.

- إطلاق مشروع إنتاج الطاقة بواسطة الشمس في ولاية الأغواط بطاقة 150 ميغاوات، و مشروع إنجاز حقل لاننتاج الطاقة عن طريق الرياح بقدرة 10 ميغاوات بتندوف.

- تسطير برنامج لتنمية القطاع يستهدف تحسين كفاءة الحفر وإطلاق برنامج للتنقيب من أجل تجديد الاحتياطات يمتد على الفترة 2009-2013.

بالموازاة مع تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد النفطية، أطلقت الجزائر العديد من المشاريع الإستثمارية الطموحة في مجال الطاقة والغاز، على المستوى المحلي وفي إطار التعاون الدولي، في هذا الإطار نذكر من بين مشاريع أخرى:

- إعادة تأهيل مصانع التكرير حتى يمكن تشغيلها في ظروف أمنية قصوى وبهدف إنتاج وقود بالموصفات العالمية؛

- مصفاة المكثفات بسكيكدة لاننتاج الوقود وغاز البترول المميع انطلاقا من المكثفات، ما يسمح بتثمين هذا المنتج؛

- وحدة الهليوم بسكيكدة لاستخراج الهليوم الموجود في الغاز الطبيعي و تمييعه قصد تصديره؛

- مصفاة أدرار، التي ستمكن من معالجة البترول المستخرج من حقول منطقة السبع التي كانت تعد من الحقول الثانوية و هو ما سيسمح بتموين ولايات الجنوب بالمواد البترولية؛

- إعادة بناء وحدات الغاز الطبيعي المميع لمركب سكيكدة التي أتلفت جراء الحادث الذي وقع بالمركب شهر جانفي 2004؛

- مشروع ريغانوزة REGANOSA بالشراكة مع اسبانيا، لإعادة تحويل الغاز الطبيعي المميع إلى غاز بمدينة بورداغوز؛

- وحدة البروبيلين بطاراغون لإنجاز وحدة البروبيلين بقدرة 350.000 طن/سنة بالشراكة مع الشركة الألمانية بازف BASF.

من جهة ثانية يعرف قطاع المناجم في الجزائر ومنذ بداية الألفية الثالثة العديد من الإصلاحات على مختلف الأصعدة، إصلاحات الهدف الأساسي منها هو تثمين الموارد المنجمية وتحقيق الإستغلال الأمثل للثروات المعدنية التي تزخر بها الجزائر، فكان صدور القانونون 10-01 المؤرخ في 03-07-2001 المتعلق بالمناجم، المعدل والمتمم بموجب القانونون 07-02 المؤرخ في 01-03-2007، و الذي تم بموجبه إنشاء الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية، إضافة إلى الوكالة الوطنية للجيولوجيا والرقابة المنجمية. هذه الأخيرة التي تتمثل أهم مهامها حسب نص المادة 45 من القانونون 10-01 المتعلق بالمناجم في:

- المراقبة الإدارية والتقنية للاستغلال المنجمية على سطح الأرض وباطنها وورشات البحث المنجمي؛

- مراقبة مدى إحترام الفن المنجمي، توخيا للاستخراج الأمثل للموارد المعدنية؛

- العمل على جعل الأنشطة المنجمية تتوافق ومتطلبات حماية البيئة؛
 - إعادة تأهيل المناطق المنجمية ومراقبة دفع المؤونة الخاصة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية؛
 - إصدار وثائق التحصيل المتعلقة بأتاوى الإستخراج؛
 - متابعة الإحصائيات الخاصة بإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية؛
 - متابعة الإحصائيات الخاصة بالأنشطة المنجمية ونشرها؛
 - اعتماد الخبراء في مجال المناجم والجيولوجيا؛
 - ممارسة مهمة شرطة المناجم و سلطة معاينة المخلفات.
- جهود ترمين الموارد المنجمية في الجزائر على أهميتها، إلا أنها تبقى بحاجة إلى المزيد من الدعم، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية الموارد المعدنية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث بلغ عددها نهاية سنة 2009، 31 مادة، تقوم باستغلالها 1146 وحدة استغلال موزعة على كامل التراب الوطني.

I.2. البعد الاجتماعي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

كان للأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر خلال عقد التسعينات خاصة في بعدها الإقتصادي، بالغ الأثر السلبي على الجانب الاجتماعي؛ فسياسات تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية بداية من 1992 ونهج الخصخصة، ناهيك عن السياسة التقشفية التي قلصت من التخصيصات المالية العمومية للقطاعات الاجتماعية (انتقلت من 38% سنة 1987 من إجمالي النفقات العمومية إلى 29% سنة 1995)، تضافرت جميعها لتؤزم الظروف المعيشية لفئات واسعة من شرائح المجتمع. لقد بلغ عدد الفقراء في الجزائر سنة 1995- حسب دراسة للبنك الدولي - 6.360.000 فقير، 68% منهم من سكان الأرياف⁵، ومع بداية الألفية أحصت الجزائر 177 بلدية تعاني مظاهر الفقر المدقع حسب نتائج خريطة الفقر التي تم إعدادها بالإعتماد على مؤشرات أربع تتعلق بالتعليم، الصحة، السكن و نصيب البلدية من الثروة. من جهته إعتبر المؤتمر الأول حول الفقر والإقصاء في الجزائر المنعقد شهر أكتوبر 2000 أنّ ظاهرة الفقر في الجزائر متعددة الأبعاد، منها المادية كالجوع، الإفتقار للمياه الصالحة للشرب، إنعدام التغطية الصحية و فرص الإلتحاق بالتعليم؛ و منها غير المادية كالتهميش والإقصاء وإضطهاد المرأة و عليه كان حلها بأي جهد للتنمية في الجزائر أن يستهدف بالدرجة الأولى البعد الاجتماعي.

I.2.1. مكافحة الفقر النقدي

تراوحت جهود محاربة الفقر النقدي في الجزائر بين العمل على توفير مناصب الشغل من خلال جملة من البرامج والآليات الموجهة لمختلف فئات البطالين و بين توفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة.

I.1.2.1. سياسات التشغيل

بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 1999، 29% و تجاوزت في بعض الولايات 35%. لقد كان للتوجه الجديد الذي إنتهجه الجزائر في إطار الإصلاحات الإقتصادية الدور الأهم في بلوغ هذه النسبة؛ فزيادة على الأعداد الهامة لطالبي الشغل لأول مرة، تدعم عرض العمل في الجزائر بوفود المسرحين من مناصبهم الذين بلغ عددهم 519881 عامل بعد حل 985 مؤسسة في إطار نهج الخصخصة خلال الفترة 1994-1997.

من أجل مواجهة تحدي البطالة، قامت الجزائر بتسطير جملة من البرامج وخلق العديد من الآليات لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي من شأنها إمتصاص الكم الهائل من طالبي العمل خاصة من فئة الشباب.

أ. برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية ESIL

هذا البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب المرسومين 90-143 و 90-144 بتاريخ 22-05-1990، موجّه للشباب البطالين، الهدف منه تحضير هؤلاء الشباب لدمجهم في مناصب شغل دائمة من خلال اكتساب خبرة مهنية في وحدات انتاجية أو إدارية لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى اثني عشر شهرا، حيث تتكفل السلطات المحلية بتوظيف هؤلاء الشباب فيما بعد. خلال سنة 2008 استبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج نشاطات الإدماج الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30/04/

- 2008، تسييره وكالة التنمية الإجتماعية. هذا الجهاز موجه للشباب البالغين من 19 إلى 35 سنة حاملين لشهادات و منعدمي الدّخل. يهدف جهاز الإدماج الإجتماعي حسب المرسوم السابق إلى:
- الإدماج الإجتماعي للشباب حاملين لشهادات.
 - ترقية نشاط التنمية ذات المصلحة المحلية، لاسيما في المناطق والمجالات غير المستغلة أو غير المفتوحة بصورة كافية.
 - محاربة الفقر، والحرمان والتهميش.

ب. برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TUP HIMO

تتولى وكالة التنمية الإجتماعية تسيير هذا البرنامج بموجب الاتفاقية الإطار مابين القطاعات المؤرخة في 29-07-1996، وهو موجه لتشجيع تشغيل اليد العاملة غير المؤهلة من خلال إطلاق برامج ذات منفعة عامة في المناطق الأكثر معاناة من ظاهرة البطالة. إستفادت هذه الآلية في إطار برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من غلاف مالي قدره 7 مليار دينار جزائري من أجل خلق 70.000 منصب شغل دائم؛ كما لاقت إهتماما خاصا في إطار برنامجي التنمية للهضاب العليا والجنوب. تجسّد هذا الإهتمام من خلال التخصيصات المالية المعتبرة خلال الفترة 2005-2009 والتي فاقت 5 مليار دينار⁶. بداية من سنة 2008 تغير إسم هذه الآلية ليصبح برنامج النشاطات الخاصة بالمنفعة العامة.

ج. برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-402 المؤرخ في 20-12-1998، تحت إشراف وكالة التنمية الإجتماعية ADS وهو موجه للشباب حاملي الشهادات التي تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، و يلتزم الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب بدفع أجور المستفيدين.

د. جهاز المساعدة على الإدماج المهني

بداية من سنة 2008 تبنت الجزائر مخطط عمل جديد من أجل محاربة البطالة و توفير فرص العمل وفق مقاربة إقتصادية. يقوم هذا المخطط على سبعة محاور أساسية، هي⁷:

- تشجيع و دعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب شغل دائمة؛
- ترقية التكوين المؤهل خاصة في موقع العمل وفي الوسط المهني قصد تسهيل الإدماج في عالم الشغل؛
- تطوير سياسة تحفيزية تجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب شغل؛
- ترقية تشغيل الشباب من خلال الإدماج المهني ودعم المبادرة المقاولاتية؛
- إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل وتوسيع مجال تنصيب العمال للهيئات الخاصة المعتمدة؛

- وضع آليات متابعة ومراقبة وتقييم هياكل تسيير سوق العمل؛

- إنشاء و تنصيب أجهزة التنسيق القطاعي المشترك على المستويين المركزي والولائي.

تدعمت جهود محاربة البطالة في الجزائر بخلق جملة من الآليات التي تستهدف تشجيع روح المقولة ودعم الشباب ماليا وتقنيا من أجل إنشاء مشاريع خاصة. تتمثل هذه الآليات في:

✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ**: تمنح الوكالة قروض دون فوائد في حدود 25 % بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها مليوني دينار جزائري، و 20% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة ملايين دينار. من جهة أخرى تعمل الوكالة على تخفيض نسب فوائد القروض الممنوحة من قبل البنوك إلى مستويات تتراوح بين 60%، 80% و 95% حسب طبيعة النشاط والمنطقة التي يتواجد فيها؛

✓ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM** : تتكفل هذه الأخيرة بتقديم قروض بدون فوائد بنسبة 25% من المبلغ الإجمالي للإستثمار وتخفيض في نسبة الفائدة على القرض البنكي يصل إلى 70%، إذا تراوحت قيمة الإستثمار بين 100000 و 400000 دينار جزائري، أو من الكلفة الإجمالية لشراء المواد الأولية التي لا تتجاوز 30000 دينار جزائري؛

✓ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**: حيث يستفيد البطالين من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من 20% إلى 25% و تخفيض في نسب فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين 60% و 8% حسب قيمة الإستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها.

I.2.1.2. حماية الفئات الهشة في المجتمع

شكلت حماية الفئات المحرومة والمعوّزة في المجتمع إحدى أوليات برامج عمل وزارة التضامن الوطني منذ إنشائها. تتعدّد أوجه الحماية التي تمنحها الدولة لهذه الفئات، فيما أن تأخذ شكل:

أ. إعانات مالية مباشرة: تتمثل أساسا في مبالغ مالية تدفع شهريا أو لكل ثلاثة أشهر، موجّهة للأشخاص المعاقين أو الأشخاص العاجزين عن العمل، و من أمثلتها⁸:

- الإعانة الإجتماعية للأشخاص المعوقين بنسبة 100% بقيمة 4000 دينار جزائري. بلغ عدد الأشخاص المستفيدين من هذه الإعانة خلال الفترة 2005-2008 نحو 635415 شخص.

- المنحة الجزافية للتضامن AFS و التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG في إطار آلية الشبكة الإجتماعية، مبلغ الإستفادة مقدر حاليا بـ 3000 دينار جزائري.

- إعانة الأطفال المحرومين من الأسر و الطفولة المسعفة، حيث تستفيد الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مسعفين أو بدون أسر من منحة شهرية تقدر بـ 1300 دج بالنسبة للأطفال العاديين دون سن 19 سنة و 1600 دج بالنسبة للأطفال المعوقين.

ب. إعانات مالية غير مباشرة: نذكر على سبيل المثال لا الحصر، التكفل بمصاريف النقل الحضري بنسبة 100% و مصاريف النقل بالسكك الحديدية والنقل البري بنسبة 50% بالنسبة للأشخاص بدون دخل و المعوقين حركيا أو ذهنيا والأمراض المزمنة، وفي هذا السياق تمّ التوقيع سنة 2009 على ثمانية اتفاقيات مع المؤسسات العمومية الجديدة للنقل البري، لينتقل عدد الاتفاقيات الموقعة مع متعاملين في مجال النقل البري وبالسكك الحديدية و الجوي سنة 2009 إلى 19 اتفاقية .

ج. إنشاء هياكل لاستقبال الأشخاص المسنين و المعوقين: تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة والمراكز الطبية البيداغوجية المخصصة للأطفال المتخلفين ذهنيا. إستفادة هذه الهياكل في إطار البرنامج الخماسي لدعم الإنعاش الإقتصادي من مبلغ 17 مليار دج، و تعززت سنة 2009 بفتح 14 مؤسسة جديدة لينتقل العدد الإجمالي لهذه المؤسسات إلى 289 هيئة بطاقة استقبال نظرية تقدر بـ 30000 مقعد تضاف إليها المراكز التي تسيرها الحركة الجمعوية.

I.2.2. ترقية التعليم وتعميمه

يعد التعليم من منطوق التنمية المستدامة من أهم الاستثمارات التي يمكن لأي بلد تحقيقها. في الجزائر تجسد هذه الفئحة من خلال إقرار مبدأ إجبارية التعليم و مجانيته لمدة تسع سنوات وهذا منذ عام 1976 حسب نص الأمر 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية و التكوين.

مع بداية الألفية الثالثة، وسعيا منها لتطوير منظومتها التربوية وجعلها تسير التطورات الحديثة التي يشهدها العالم، إلترمت الجزائر ببرنامج إصلاح تمثلت أهم محاوره في⁹:

- الشروع في التعميم التدريجي للتعليم التحضيري لكل الأطفال البالغين سن الخامسة؛
- العمل على إلحاق كل الأطفال الذين هم في سن التمدرس بمقاعد الدراسة؛
- ضمان بقاء ما نسبته 90% من الأطفال الذين بلغو سن نهاية التعليم الإجباري في مقاعد الدراسة بعد إعادة السنة ولو لمرة؛

- تمكين 75% من التلاميذ الذين انهوا التعليم الإجباري من الإلتحاق بالتعليم بعد الإجباري، يوجه 70% منهم إلى التعليم الثانوي العام والتكنولوجي و 30% المتبقية إلى التعليم التقني والمهني؛

- تحديد نسبة نجاح 75% كهدف في امتحانات شهادة البكالوريا؛
- إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لاسيما من خلال:

- تعميم شبكة الانترنت على مستوى المعاهد والكليات؛
- إنشاء مدارس الدكتوراه؛

- تبني نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه و تعميمه على مستوى جميع المؤسسات الجامعية؛
- تكييف الجامعة مع بيئتها الإجتماعية والإقتصادية؛

- إعداد خطة لمحو الأمية خاصة بين الفئة العمرية 15 و 49 سنة؛
من أجل بلوغ هذه الأهداف إستفاد قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي من غلاف مالي قدر بـ 45.9

مليار دينار في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي و 341 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو 2005-2009 .

3.2.I. توفير السكن اللائق والقضاء على السكنات الهشة

شهد قطاع السكن في الجزائر خلال العشرية الأخيرة حركة غير مسبوقه، فمع مطلع الألفية و في إطار المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي إستفاد القطاع من غلاف مالي قدر بـ 35.6 مليار دج، من أجل إنجاز 20.000 وحدة سكنية وفق الصيغة الجديدة " البيع بالإيجار ". في ذات السياق وخلال الفترة 1999-2004 تدعمت الحظيرة السكنية في الجزائر بإنجاز نحو 810.417 وحدة سكنية وفق مختلف الصيغ إجتماعي، تساهمي، ترقوي وريفي.

مع إطلاق البرنامج الخماسي 2005-2009، أعطي قطاع السكن دفعة قوية بتسطير إنجاز 1.034.500 وحدة سكنية، يضاف إليها 216.500 وحدة سكنية في إطار برامج تنمية الهضاب العليا والجنوب. موازاة مع برامج إنجاز السكنات الجديدة، أولت الجزائر إهتماما خاصا للسكنات الهشة والتي يفوق عددها نصف مليون وحدة سكنية، حيث تم تخصيص حصص سنوية من 70000 وحدة سكنية (سكن عمومي إيجاري) للقضاء على المساكن الهشة، و خلال الفترة 2005-2008 تم رصد غلاف مالي يفوق 300 مليار دج لتمويل عمليات إستدراك و إعادة التأهيل الموجهة لامتصاص العجز الذي يمس المنشآت القابلة للإستمرار على مستوى أكثر من 7500 موقع في جميع الولايات.

في سياق ذي صلة، ومن أجل تسهيل حصول المواطن على السكن بادرت الجزائر إلى إتخاذ جملة من التدابير، تضمنتها المادة 109 من قانون المالية التكميلي المعدلة بموجب المادة 75 من قانون المالية لسنة 2010، و المرسوم التنفيذي 10-87 المؤرخ في 10 مارس 2010 المحدد لمستويات و كفاءات تخفيض معدلات الفائدة على القروض الممنوحة من أجل إقتناء أو إقامة مسكن، حيث تمنح إعانة مالية عمومية بمبلغ 700000 دينار جزائري، لذوي الدخول التي تتراوح بين ضعف وأربعة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، إضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي إلى مستوى 1% كما تمنح إعانة مالية عمومية بمبلغ 400000 دينار جزائري، للأشخاص الذين تتراوح مداخيلهم بين خمسة و ستة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون، كما تطبق نسبة فائدة قدرها 1%. أما بالنسبة للأشخاص الذين يتقاضون بين سبعة واثني عشر ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون فيتحمل المستفيد نسبة فائدة قدرها 3% على القرض الممنوح.

فيما يتعلق بالبناء الريفي، يستفيد الأشخاص الذين تتراوح مداخيلهم بين ضعف وستة أضعاف الأجر الوطني الأدنى المضمون من إعانة مالية عمومية قدرها 700000 دينار جزائري، مع معدل فائدة على القرض البنكي بنسبة 1%. أما الأشخاص الذين يتقاضون بين سبعة و اثني عشر ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون فيستفيدون من تخفيض نسبة الفائدة على القرض البنكي إلى مستوى 3%.

4.2.I. تمكين المرأة و تعزيز دورها في المجتمع

يكفل المشرع الجزائري جميع حقوق المرأة المتعلقة بالمساواة بينها وبين الرجل وفي جميع المجالات، إجتماعية، إقتصادية و حتى سياسية و هذا بنص المواد 29، 31، 51، 52 و 53 من الدستور. في هذا السياق عملت الجزائر على تكيف ترسانتها التشريعية مع مختلف نصوص المعاهدات التي صادقت عليها والرامية إلى حماية المرأة و إزالة كل أشكال التمييز بينها وبين الرجل، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر:

- الإتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة المصادق عليها من قبل الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 96-51 المؤرخ في 22-01-1996.

- البروتوكول التكميلي لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان الرامي للوقاية من المتاجرة بالأشخاص خاصة النساء والأطفال والذي صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 03-417 المؤرخ في 09-11-2003.

في سياق محاربة العنف ضد المرأة بادرت الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة التي أنشأت العام 2002 إلى تسطير إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد المرأة بالشراكة مع الاتحاد العام للنساء الجزائريات، صندوق الأمم المتحدة للسكان و اليونيسيف، من خلال وضع مخطط خماسي 2007-2011 للوقاية من جميع أشكال العنف و التمييز ضد المرأة.

تعززت حقوق المرأة في الجزائر من خلال التعديل الدستوري الأخير 2008/11/15، الذي أقرت المادة 31 مكرر منه بواجب الدولة في ترقية الحقوق السياسية من خلال دعم حظوظها في الوصول إلى التمثيل في المجالس المنتخبة.

مؤسساتيا، كان لإنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة الملحقة برئاسة الحكومة، دفعا قويا لتنظيم الجهود المبذول في سبيل ترقية تمكين المرأة في الجزائر، حيث لها كمهمة أساسية ترقية حقوق المرأة وتعزيز دورها في مختلف المجالات الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية، ويدعم عمل الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة ميدانيا نحو 890 جمعية ذات طابع وطني.

3.I. البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

سعى منها لتدارك التدهور البيئي، التزمت الجزائر بتنفيذ إستراتيجية وطنية لحماية البيئة خلال الفترة 2001-2010، من إعداد وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تتمحور حول تقوية الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة ونشر مبادئ الثقافة البيئية لدى السكان و المؤسسات، ومن جهة أخرى حماية الموارد البيئية المختلفة والعمل على ضمان التسيير الرشيد لها، ووضع سياسة بيئية حضرية تستهدف الحد من إنتشار التلوث بمختلف أنواعه، التسيير الرشيد للنفايات و تهيئة المساحات الخضراء.

تدعمت هذه الإستراتيجية بتأكيد إلزام الجزائر بمبادئ التنمية المستدامة من خلال تعزيز ترسانتها التشريعية المتعلقة بحماية البيئة و تبني نهج التخطيط البيئي الشامل. ففيما يتعلق بالتشريع البيئي ومع بداية الألفية الثالثة، و بعد النتائج التي توصل إليها التقرير الوطني حول حالة و مستقبل البيئة لعام 2000، و إستجابة للتحويلات العميقة التي باتت تشهدها السياسة البيئية في الجزائر بعد تبني نهج التخطيط البيئي الشامل، تدعمت الترسانة القانونية في بلادنا بإصدار جملة من القوانين أرسى إطارا تشريعيًا وتنظيميًا متكاملًا لحماية البيئة، لاسيما من خلال القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والقانون المتعلق بالتهيئة و التنمية المستدامة للإقليم والقانون المتعلق بترقية الطاقات البديلة في إطار التنمية المستدامة؛

أما فيما يتعلق بالتخطيط البيئي و بعد أن عجزت المخططات البيئية القطاعية عن إيقاف تدهور البيئة؛ إعادة الجزائر النظر في نهج التخطيط البيئي، فكان إلزام السلطات العمومية بإعتماد تخطيط بيئي يتسم بالمركزية والشمولية بداية من عام 1996 من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة PNAE الذي تمّ تنفيذه على مرحلتين، ثم من خلال إطلاق المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD الذي أدخل الإهتمام بقضايا البيئة في الجزائر مرحلته النشطة.

1.3.I. المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD

تمّ إعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، بناء على التحليل الإقتصادي القائم على تقدير من جهة التكاليف الناتجة عن تدهور البيئة، ومن جهة أخرى التكاليف التعويضية للتخفيف من الآثار الناتجة عن هذا التدهور.

بناء على نتائج التحليل الإقتصادي الذي تمّ القيام به لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، حددت الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في أربعة محاور رئيسية¹⁰:

أ. تحسين صحة و نوعية حياة السكان

و يمرّ ذلك عبر ترقية التسيير البيئي للتجمعات السكنية و تحسين و تقوية الحكامة البيئية من خلال تعزيز الإطار المؤسساتي في مجال البيئة، ناهيك عن خفض إنتاج النفايات بجميع أنواعها والعمل على ضمان التسيير السليم لها. كما يرتبط هدف تحسين صحة و نوعية حياة السكان بالعمل على ضمان فرص حصول السكان على المياه الصالحة للشرب من خلال ضمان التسيير العقلاني لمحطات تصفية المياه، و ترقية الخدمات العمومية للتهيئة في المدن والأرياف على السواء.

ب. المحافظة على رأس المال الطبيعي و تحسين إنتاجيته

من أجل بلوغ هذا الهدف سيكون من الضروري العمل على ضمان التسيير العقلاني للمياه، الأراضي و المراعي و محاربة التصحر، و ترقية تنمية ريفية مستدامة تضمن إلى جانب توفير مناصب

الشغل، حماية الموارد الطبيعية. كما يتعين أيضا حتمية حماية الأنظمة البيئية الهشة، وترقية إستراتيجية وطنية لحماية الساحل.

ج. تقليص الخسائر الاقتصادية و تقوية التنافسية

الغاية الأساسية لهذا الهدف هي الموازنة بين المنفعة التي تضمنها الأنشطة الاقتصادية والتكاليف التي تنجر عن تدهور البيئة الذي يترتب عن هذه الأنشطة، و ذلك من خلال التحكم في تكاليف الإنتاج وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن مراحل العملية الإنتاجية في المؤسسات، وتشجيع سياسات إعادة تدوير النفايات واسترجاع المواد الأولية، و اتخاذ الإجراءات اللازمة التي قد تصل إلى الغلق النهائي، في حق المؤسسات الاقتصادية العمومية الأكثر تلويثا والأقل كفاءة إقتصادية.

د- حماية البيئة العامة:

من خلال توسيع الغطاء النباتي الغابي، تكثيفه و تنويعه، ورفع عدد المحميات الطبيعية، والمناطق الرطبة وخلق مناطق للتنمية المستدامة.

تمويل إستثمارات المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة، يتم في جزء منه من خلال المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي، والصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، كما تمّ التعويل على إيرادات الجباية البيئية التي أعيد بعثها بموجب قانون المالية لسنة 2002 لتمويل جزء معتبر من إستثمارات المخطط.

إضافة إلى الأهداف القصيرة والمتوسطة الأجل السابق الإشارة إليها، حدد PNAE-DD جملة من الأهداف على المدى القصير جدا تشمل تحسين التصرف السليم في البيئة و تعزيز مؤسسات حمايتها.

2.3.I. التخطيط البيئي المحلي (الأجندة 21 محلية 2001-2004)

من أجل إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في حماية البيئة، وتفعيل دورها كطرف أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، إعتمدت الجزائر لأول مرة الميثاق البلدي للبيئة والتنمية المستدامة في إطار المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2003، تضمن الميثاق ثلاث أجزاء أهمها مخطط عمل لتسيير وحماية الموارد البيئية على المستوى المحلي (أجندة 21 محلية).

تضمنت الأجندة 21 المحلية أربعة محاور عمل أساسية هي:

- العمل على ضمان التسيير المستدام للموارد البيئية؛
- تهيئة الإقليم المحلي (المناطق الصناعية، مناطق التوسع السياحي...)؛
- التسيير السليم للنفايات ومكافحة التلوث بجميع أشكاله؛
- المحافظة على الأراضي الفلاحية؛

ضمن التخطيط البيئي المحلي في الجزائر يندرج المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها، الذي جاء به القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها و إزالتها، و الذي يرمي إلى:

- جرد كميات النفايات المنزلية و ما شابهها والنفايات الهامة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها؛

- جرد و تحديد مواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية؛

- تحديد الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات و تحديد الأولويات لإنجاز منشآت جديدة؛

- إختيار أنظمة جمع النفايات ونقلها و فرزها مع مراعاة الإمكانيات الإقتصادية والمالية المتوفرة؛

يعد المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية الذي يجب أن يغطي كامل إقليم البلدية و أن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة، تحت سلطة وإشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي ويصادق عليه الوالي المختص إقليميا.

لاشكّ أنّ الجهود التي بذلتها الجزائر خلال العقد الأوّل من الألفية الثالثة من أجل إعمال مختلف أبعاد التنمية المستدامة في أرض الواقع، على قدر كبير من الأهمية خاصة إذا أخذنا بالإعتبار حجم تخصيصاتها المالية التي قاربت 160 مليار دولار. في التالي، سوف نحاول تقييم مدى فعالية هذه الجهود التنموية من خلال تتبع مستويات نمو المؤشرات الفرعية للأهداف الإنمائية في الجزائر.

II. واقع الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر

منذ أن تبنت المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية، أصبحت هذه الأخيرة الإطار العام الذي يسمح بمناخنة وتقييم مستويات نمو مختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية التي تركز عليها سياسات التنمية المستدامة. من هذا المنطلق يهدف هذا القسم إلى تتبع نمو وتطور مختلف مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر.

1.II. الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع و الجوع

من منظور الأهداف الإنمائية للألفية، القضاء على الفقر المدقع والجوع يمر عبر تخفيض نسبة السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتوفير فرص العمل اللائق للجنسين على السواء ومن ثمّ تخفيض نسبة السكّان الذين يعانون من الجوع.

1.1.II. تخفيض نسبة السكّان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2015

بعد أن إستعاد الإقتصاد الوطني توازناته الكبرى مع بداية الألفية الثالثة، كان للإنتعاش الذي عرفته مختلف مؤشراتته على مدار العشرية الأخيرة، لاسيما منها نمو الناتج الداخلي الخام الذي فاق في المتوسط 4 % سنويا ، و تراجع مجموع الدين الخارجي الذي إستقر نهاية الثلاثي الأول من سنة 2010 عند مستوى 5.774 مليار دولار، بالإضافة إلى التحسّن المستمر لرصيد ميزان المدفوعات الذي إنتقل من 7.56 مليار دولار سنة 2000 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008؛ بلغ الأثر الإيجابي على دخل الفرد الجزائري. حيث عرفت أغلب المؤشرات المرتبطة به تحسنا محسوسا خلال السنوات الأخيرة إذا ما قورنت بالمستويات التي كانت عليها خلال التسعينات، فقد إنتقل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1499.6 دولار سنة 1995 إلى 4921.2 دولار سنة 2008 أي بمعدّل نمو سنوي فاق 263 دولار. من جهة أخرى تضاعف الدّخل المتاح للأسر الجزائرية خلال الفترة 1997-2008 بأكثر من ثلاث مرات، منتقلا من 1479.3 مليار دينار إلى 4908.4 مليار دينار¹¹.

في ظل هذه المؤشرات الإيجابية المرتبطة بدخل الفرد الجزائري، إنخفضت نسبة السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم من 1.7 % سنة 1990 إلى 0.8 % سنة 2000 ثمّ إلى 0.5 % العام 2009 ، وعليه فإنّ الغاية الرئيسية لأوّل الأهداف الإنمائية للألفية لاتتوافق في قياسها مع الواقع الجزائري، حيث أنّ نسبة السكّان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم سنة 1990 إنخفضت إلى نصف مستواها قبل العام 2000.

في مقابل ذلك يظهر تحليل مؤشر عمق الفقر في الجزائر، أنّ هذا الأخير مرّ بثلاث مراحل أساسية حيث نجد أنه قد إرتفع خلال المدى الزمني 1988-1995، من 0.4 % إلى 0.7 % عاكسا بذلك تدهور الأوضاع المعيشية للأفراد خلال تلك الفترة، إذ بلغ عدد الفقراء خلال السنة الأخيرة 6.360.000¹² فقير، بعدها تراجع هذا المؤشر في ظل التحسن الذي عرفته بعض المؤشرات المرتبطة بالبعد الإجتماعي بداية من سنة 1995 لاسيما منها إرتفاع التخصيصات المالية العمومية الموجهة للقطاعات الإجتماعية، ليستقر عند مستوى 0.5¹³ % خلال الفترة 2000-2009 هذا المستوى يحتم على الجزائر مضاعفة الجهود من أجل خفض هذا المؤشر إلى نصف مستواه أي المستوى الذي يقتضيه بلوغ الغاية الإنمائية.

من جهة أخرى بلغ نصيب أفقر 20 % من السكّان 7.5 % من الإستهلاك الوطني سنة 2009¹⁴، مقارنة بسنة 1988 إرتفعت هذه النسبة بـ 0.96 نقطة مئوية؛ في نفس الوقت تراجع نصيب أغنى 20 % من السكّان من 46.89 % سنة 1988 إلى 42.1 % العام 2005، هذا التراجع كان خاصة- لصالح الخميسيات الثانية، الثالثة و الرابعة من المجتمع، هذا التحسن الطفيف في توزيع الدخل للفرد الجزائري يؤكد التراجع الذي عرفه مؤشر جيني في الجزائر الذي إنتقل من 36.42 % إلى 31.8 %¹⁵ خلال الفترة 1988-2009 .

2.1.II. ضمان الحصول على مناصب الشغل اللائقة و المنتجة للجميع خاصة النساء والشباب

فيما يتعلّق بالغاية الثانية من الهدف الإنمائي الأول والتي ترمي إلى ضمان الحصول على مناصب الشغل اللائقة و المنتجة للجميع خاصة النساء والشباب والتي يتم قياسها من خلال جملة من المؤشرات التي تسمح بقياس مستويات نمو الإندماج الإقتصادي والإجتماعي للأفراد عبر قياس معدّل نمو نصيب الفرد

العامل من الناتج الداخلي الخام و نسبة السكّان العاملين إلى العدد الإجمالي للسكّان إضافة إلى نسبة السكّان المشتغلين لحسابهم الخاص إلى العدد الإجمالي للسكّان المشتغلين.

في هذا السياق، تراجع نصيب الفرد العامل من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال المدى الزمني 1990-2008 بشكل مستمر، بإستثناء سنوات 1998، 2002، 2003، 2005. نسبة التراجع تراوحت بين 6.2% كأعلى مستوى لها سنة 1993 و 0.4% سنة 2008 كأدنى مستوى. بالمقابل إرتفع عدد السكّان العاملين بشكل مستمر على مدار نفس الفترة وهو ما يظهر جليا ضعف العلاقة بين نمو الناتج الداخلي الخام وتوفير فرص العمل بمعنى تفاقم ظاهرة خلق المناصب غير المنتجة في الجزائر.

أما عن نسبة السكّان العاملين إلى مجموع السكّان، فإستثناء سنة 2007 عرفت هذه النسبة إرتفاعا مستمرا خلال العشرية الأخيرة، حيث إنتقلت من 19.9% سنة 2000 إلى 37.6% شهر سبتمبر 2010، وبالنتيجة إنخفضت نسبة البطالة حسب إحصائيات المكتب العالمي للعمل من 29% إلى 10% خلال نفس الفترة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة حاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل بلغت سنة 2010 نسبة 21.4% في حين بلغ عدد البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا 417000 شخص¹⁶.

لقد إرتفع عدد السكّان المشتغلين من 5.725.000 سنة 2000 إلى 9.735.000 بداية الثلاثي الرابع لسنة 2010. هذا الإرتفاع جاء نتيجة للجهود التي بذلتها الجزائر من أجل توفير مناصب الشغل و بالتالي التخفيف من حدة البطالة التي قاربت 30% مع بداية الألفية الثالثة، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي تمّ استحداثها خلال الفترة 2004-2008، 4.269.170¹⁷ منصب شغل بين دائم و مؤقت. ما تجدر الإشارة إليه أنه خلال هذه الفترة (2004-2008) كانت نسبة نمو مناصب الشغل المؤقتة تفوق نسبة نمو مناصب الشغل الدائمة، غير أنه و خلال سنة 2008 عرفت مناصب الشغل الدائمة نسبة نمو قدرت بـ 9% مقابل نسبة لم تتجاوز 5% فيما يخص مناصب الشغل المؤقتة¹⁸.

من جهة أخرى بلغت نسبة السكّان المشتغلين لحسابهم الخاص إلى العدد الإجمالي للسكّان المشتغلين في الجزائر سنة 2009، 34.2%¹⁹، هذه النسبة و إن تراجعت بنحو 5.7 نقطة مئوية مقارنة إلى سنة 2006، إلا أنها تبقى معتبرة. بلوغ هذه النسبة جاء تنويجا للجهود المعتبرة التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية روح المقولة و تحفيز الروح الإستثمارية لدى الشباب و المتمثلة أساسا في آليات ANSEJ، ANGEM و CNAC السابق الإشارة إليها، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي أستحدثت بموجب الآليات الثلاث (ANSEJ، ANGEM و CNAC) سنة 2009، 293.993 منصب شغل.

3.1.II. تخفيض نسبة السكّان الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال المدى الزمني 1990-2015

تتحقق هذه الغاية من خلال تقليص نسبة الأطفال منخفضي الوزن و نسبة السكّان الذين ليس بإمكانهم الحصول على الحد الأدنى من الحريرات و المقدر بـ 2100 حريرة.

في الجزائر بلغت نسبة الأطفال بالغي سن أقل من خمس سنوات و الذين يعانون من نقص الوزن مقارنة إلى أعمارهم سنة 2009²⁰، 3.7%، مقارنة بسنة 1995 إنخفضت هذه النسبة بـ 9.3 نقطة مئوية. معدّل الإصابة بنقص الوزن بين الأطفال في الجزائر يتساوى تقريبا بين الجنسين (3.8% للذكور و 3.6% للإناث). مما يعني أن الجزائر بلغت الغاية الإنمائية قبل الأجل المحدد.

من جهة أخرى عرفت نسبة السكّان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات و المقدر بـ 2100 حريرة تراجعا مستمرا في الجزائر، حيث إنخفضت من 3.6% سنة 1988 إلى 3.1% سنة 2000 ثم إلى 1.6% سنة 2004.

إنّ تحقيق الغاية الإنمائية، يقتضي بلوغ نسبة السكّان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات مستوى 1.8% أفق العام 2015، و بما أنّ الجزائر تمكنت من بلوغ نسبة 1.6% سنة 2004، فهذا يعني أنّ الجزائر قد حققت المؤشر الإنمائي المرتبط بهذه الغاية قبل الموعد المحدد و تسعى اليوم للقضاء النهائي على سوء التغذية، فحسب التقرير السنوي لسنة 2010 الصادر عن المعهد الدولي للبحث في السياسة الغذائية بتاريخ 11 أكتوبر 2010، فإنّ نسبة سوء التغذية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم تتجاوز 5% مقابل نسبة 6.1% بداية التسعينات، كما أشار التقرير إلى أنّ الجزائر مؤهلة للقضاء النهائي على سوء التغذية²¹.

II.2. الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل

لأنّ للتعليم دور أساسي في عملية التنمية الشاملة، يتمحور ثاني الأهداف الإنمائية للألفية حول تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. مدى التقدم الذي تحرزه الدول نحو بلوغ هذا الهدف، يقاس من خلال نسبة القيد في التعليم الابتدائي، نسبة التلاميذ الذين بإمكانهم إنهاء مرحلة التعليم الابتدائي إضافة إلى معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث و الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

في الجزائر أحصى الدّخول المدرسي 2010-2011، 8.176.700 تلميذ موزعين على الأطوار التعليمية الثلاث. بالنسبة للطّور الابتدائي بلغ عدد التلاميذ 3.848.000، مقارنة بالدّخول المدرسي لموسم 1999-2000، تراجع هذا العدد بنحو 995.000 تلميذ والسبب في ذلك ليس راجع إلى العزوف عن الإقبال على التعليم أو صعوبة الالتحاق بمقاعد الدراسة، و إنّما يعود إلى تراجع المعدل الخام للولادات على مدار عشرية التسعينات، فمن 30.94 بالألف سنة 1990 تراجع هذا المعدل إلى 19.82 بالألف سنة 1999، الأمر الذي أدّى إلى تراجع أعداد تلاميذ الطور الابتدائي على مدار العشرية الأخيرة منتقلة من 4.843.313 في الموسم الدراسي 1999-2000 إلى 3.931.874 موسم 2007-2008.²²

تراجع عدد تلاميذ الطور الابتدائي خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، لا يعني تراجع نسبة تدرس الأطفال البالغين سن ست سنوات، هذه النسبة ما فتئت ترتفع، حيث إنتقلت من 88.85% خلال سنة 1990 إلى 97.40% سنة 2009 وهي النسبة التي تجعل مستويات القيد في التعليم الابتدائي في الجزائر من ضمن المستويات الأعلى عالميا.

رافق إرتفاع نسبة القيد في الطور الابتدائي تراجع نسبة الرسوب في خلال مختلف مراحل هذا الطور إلى نصف مستواها خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغت في السنة الأخيرة 7.80%، بالمقابل تحسّن معدّل النجاح في امتحان نهاية المرحلة الابتدائية سنة 2008 بشكل ملحوظ، حيث إنتقل من 85,98% سنة 2007 إلى 97,5% سنة 2008.²³

لعلّ الدلالة الأولى لهذه النتائج، هي إرتفاع المواظبة حتى الطور الخامس للمرحلة الابتدائية و التي تشير إلى النسبة المئوية للأطفال المقيدون بالصف الأوّل الابتدائي والذين يصلون في النهاية إلى الصف الخامس. بلغت هذه النسبة 95.90% سنة 2009، محققة تقدما بنحو 12.12 نقطة مئوية مقارنة بعام 1990 أين كانت هذه النسبة تراوح مستوى 83.78% .

إرتفاع نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأوّل ويصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية، دفع معدّلات إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بالنسبة للجنسين إلى الأعلى، حيث إنتقل معدّل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بين الجنسين من 84.57% إلى 95.14% خلال نفس الفترة.

جهود رفع عدد المتدربين النظاميين في الجزائر رافقته جهود معتبرة لمحو الأمية، فقد إرتفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فأكثر) في الجزائر، من 52.9% عام 1990 إلى 75.4% سنة 2007 محرزا تقدّما بنحو 22 نقطة مئوية، من جهة أخرى يشير التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008، أنّه وحسب الفئات، تعرف فئة الأشخاص البالغين سن ما بين 15 و 24 أدنى مستويات الأمية، حيث بلغ معدّل الإلمام بالقراءة و الكتابة لدى هذه الفئة 91.78% سنة 2006 ، وهذا راجع إلى النسبة المتقدمة التي بلغت الجزائر في مجال تحقيق التعليم الابتدائي الشامل لجميع من هم في سن التمدريس كما سبق وأن رأينا.

II.3. الهدف الثالث: تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة

شكّلت قضية المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين هذه الأخيرة من أسباب القوة الإقتصادية والسياسية، محور ثالث الأهداف الإنمائية الذي يرمي إلى إزالة الفروق بين الرجل والمرأة في العديد من المجالات الحيوية لاسيما منها التعليم، العمل والمشاركة السياسية.

II.3.1. إزالة جميع الفروقات بين الجنسين في مراحل التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول العام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم خلال أجل لا يتعدى 2015

تسجّل الفتاة الجزائرية حضورها في مختلف مراحل التعليم؛ يبرز ذلك جليا من خلال المستويات المتقدمة التي بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في مختلف الأطوار.

بالنسبة للطور الابتدائي، ما فتئت نسبة الإناث إلى الذكور ترتفع من سنة إلى أخرى وإن كانت هذه النسبة لم تتجاوز عتبة 90%، فهي مرشحة للارتفاع خاصة إذا علمنا أنه خلال الفترة 1999-2008 وفي الوقت الذي تراجع فيه أعداد الذكور بالنسبة لمختلف أطوار التعليم بنحو 112000 تلميذ، إرتفع عدد الإناث خلال ذات الفترة بـ 87000 تلميذة²⁴. نسبة الإناث إلى الذكور تطوّرت بمعدّل سنوي فعلي خلال المدى الزمني 2001-2008 قدره 2.11% وبلغت خلال الموسم الدراسي 2007/2008 نسبة 89.79%. من جهة أخرى عرفت نسبة الإناث إلى الذكور في الطور المتوسط تطورا مستمرا بداية من عام 2000، و قاربت 100% خلال الموسم الدراسي 2006-2007، حيث بلغ عدد الإناث 1.216.025 تلميذة مقابل 1.227.152 تلميذ. أمّا قيمة التقدّم السنوي الفعلي لهذه النسبة فبلغت 8.35%. بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي، ولأنّ معدّل نجاح الإناث في متابعة الدراسة وإمتحانات نهاية المرحلة التعليمية المتوسطة أفضل من معدّل نجاح الذكور الذين يتخلون مبكرا عن الدراسة من أجل التوجّه إلى الحياة العملية؛ فإنّ نسبة الإناث إلى الذكور في هذا الطور التعليمي إضافة إلى كونها فاقت 100%، فهي تسجل نموا مستمرا منذ مطلع الألفية الثالثة حيث إنتقلت من 128.05% إلى 141.33% خلال المدى الزمني 2000-2008. التعليم العالي هو الآخر عرف نموا مطّردا لنسبة الإناث إلى الذكور، هذه الأخيرة تضاعفت في ظرف عشر سنوات منتقلة من 58.8% سنة 1993 إلى 108.17% سنة 2004، وإستمر هذا المنحى التصاعدي ليبلغ سنة 2009 نحو 140%²⁵، والتي تعد من أعلى النسب على الصعيد العالمي.

II.3.2. تمكين المرأة من أسباب القوة الإقتصادية و السياسية

الإنجازات الهامة التي تحققت للمرأة الجزائرية في ميدان التعليم لم يكن لها بالغ الأثر الإيجابي على دعم حقوقها الإقتصادية و السياسية، لقد بلغت قيمة مؤشر المساواة بين الجنسين في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011، 0.412 وهو ما يجعل الجزائر تحتل المرتبة 71 عالميا من بين 187 دولة. على صعيد المشاركة الإقتصادية تبقى نسبة العاملات خارج قطاع الزراعة متدنية بالرغم من تحسنها، فمن 13.4% التي سجّلت عام 2001 إنتقلت هذه النسبة إلى 16.2% سنة 2009²⁶، وهو ما يعني تحسنا بنحو ثلاث نقاط مئوية فقط خلال الفترة 2001-2009، تجدر الإشارة إلى أنه من بين خصائص عمل المرأة الجزائرية، إرتفاع نسبة النساء في بعض الأسلاك المهنية كالإدارة و التعليم، كما أنّ هناك الكثير من الأعمال التي تقوم بها النساء لمساعدة أسرهن والتي لا تتوفر عنها بيانات إحصائية وهو ما يضعف نسبة مشاركة المرأة في الأنشطة الإقتصادية.

أمّا على صعيد المشاركة السياسية، فيبقى التمثيل النسوي في غرفتي البرلمان متدنيا. فعلى مستوى الغرفة السفلى للبرلمان، وبالرغم من أنّ عدد النساء المنتخبات تضاعف بأكثر من مرتين ونصف منتقلا من 11 امرأة في الانتخابات التشريعية لعام 1997 إلى 27 امرأة سنة 2002²⁷، ثمّ إلى 30 امرأة في إنتخابات 2007، فإنّ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجلس الشعبي الوطني تبقى متدنية حتى بعد فتح الحقل السياسي أمام التعددية الحزبية بتمثيل يبقى دون مستوى 10%.

ولئن كان التمثيل النسوي في الغرفة الدنيا للبرلمان يبقى ضعيفا، فهو أكثر ضعفا في غرفته العليا (مجلس الأمة). فخلال الفترة التشريعية 1998-2001 لم تحصل النساء سوى على خمس مقاعد من بين 144 مقعد أي ما نسبته 3.47%، تقلصت هذه النسبة خلال الفترتين التشريعتين الموليتين 2001-2004 و 2004-2007 إلى 2.78% أي ما يعادل أربعة مقاعد. خلال الفترة التشريعية الحالية، إرتفع التمثيل النسوي في مجلس الأمة ليصل إلى سبعة منتخبات من بين 144 عضو المشكلين لمجلس الأمة، أي 4.86%. مما يعكس ضعف مشاركة المرأة الجزائرية في إتخاذ القرارات السياسية.

II.4. الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال

من بين التحدّيات التي تواجه جهود التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الحالة التي آل إليها وضع الأطفال في العديد من مناطق العالم خاصة في البلدان النامية والأقل نموا؛ لأجل ذلك شكّلت صحة الأطفال محور رابع الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يقتضي بلوغه تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة و الأقل من سنة بمستوى الثلثين خلال المدى الزمني 1990-2015، وتعميم التلقيح ضد داء الحصبة بين الأطفال بالغي سن السنة.

1.4.II. نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة (la mortalité infanto juvénile)، والأقل من سنة واحدة (TMI) بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990-2015

ارتفع مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة في الجزائر من 0.668 سنة 1990 إلى 0.847 سنة 2008²⁸، أي بنسبة قدرها 18% و معدل تزايد قارب 1% سنويا، وفي سنة 2011 بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب تقرير التنمية البشرية العالمي 73.1 سنة، وهو ما يعكس أهمية الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال حماية صحة الطفل والأم. جهود تظهر أهميتها أيضا من خلال إنخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر خلال المدى الزمني 1990-2008 بنحو 26 نقطة بالألف، منتقلا من 55.7 وفاة لكل 1000 ولادة سنة 1990 إلى 29.8 وفاة لكل 1000 ولادة سنة 2008.

معدل وفيات الأطفال بالغي سن أقل من سنة تراجع هو الآخر خلال نفس المدى الزمني منتقلا من 36.8 بالألف إلى 25.5 بالألف. وحسب التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2007 فإن أعلى معدلات وفيات الأطفال المسجلة في الجزائر تخص فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أيام، حيث أحصت الجزائر 30000 حالة وفاة خلال الفترة الزمنية 2000-2006²⁹. من جهة أخرى، إذا استمرت الاتجاهات التي كانت سائدة خلال الفترة 1990-2008 على صعيد تخفيض وفيات الأطفال أي بمعدل 1.44 لكل ألف ولادة حية، سيتعذر على الجزائر تحقيق الهدف الإنمائي في الأجل المحددة.

2.4.II. نسبة الأطفال الملقحين ضد داء الحصبة

من بين الأمراض التي طالما كانت سببا مباشرا لوفاة الأطفال داء الحصبة، في الجزائر بلغ عدد الأطفال المصابين بهذا الداء 1796 حالة سنة 1990، ارتفع هذا العدد إلى 2667 حالة تم إحصاؤها سنة 2004³⁰، الزيادة المسجلة لا ترجع إلى استمرار تفشي هذا المرض وسط الأطفال وإنما إلى تطور تقنيات الكشف عن هذا الداء والوعي الصحي الذي ما فتئ يتشكل لدى السكان خاصة في المناطق النائية. مكن تكثيف الجهود الرامية للتحكم في أمراض الأطفال عن طريق التلقيح، لا سيما من خلال البرنامج الموسع للتلقيح من تحقيق نتائج مرضية، حيث ارتفعت نسبة الأطفال بالغي سن السنة المشمولين بالتلقيح ضد الحصبة من 74% سنة 1990 إلى 90.5% عام 2007 ثم 92% سنة 2008³¹، بمعدل تقدم سنوي يقدر بـ 3.84% سنويا. غير أنه وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فقد بلغت نسبة الأطفال البالغي سن السنة من العمر وغير المحصنين ضد داء الحصبة 12%.

5.II. الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

تحسين صحة الأمهات من منظور الأهداف الإنمائية للألفية، يتوقف على تخفيض وفياتهن بنسبة ثلاثة أرباع خلال المدى الزمني 1990-2015 و أيضا على جعل الطب الإنجابي في متناول جميع النساء بحلول العام 2015.

في سنة 1992 كانت نسبة وفيات الأمهات (حسب نتائج تحقيق Papchild) 215 حالة وفاة لكل 100.000 مولود. خلال 1999 و من بين 7757 حالة وفاة بين النساء، 697 حالة تم إعتبارها حالات وفيات أمهات، أي ما نسبته 9% وهو ما يقابله 117.41 حالة وفاة لكل 100.000 مولود، استمرت نسبة وفيات الأمهات في التراجع لتستقر سنة 2008 عند مستوى 86.2 وفاة لكل 100.000 ولادة حية، ليكون التقدم السنوي الفعلي الذي حققته الجزائر نحو بلوغ غاية تخفيض وفيات الأمهات هو 3.64% خلال الفترة 1990-2008 و إذا استمرت الاتجاهات التي سادت خلال نفس الفترة فبإمكان الجزائر بلوغ الغاية الإنمائية المتمثلة في تخفيض وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع قبل الأجل المحددة لذلك.

الإنخفاض المستمر في وفيات الامهات يرجع بالأساس إلى التحسن المستمر للصحة الإنجابية، حيث إنتقلت نسبة عمليات الولادة التي يحضرها متخصصون في الرعاية الصحية، تدرّبوا على القيام بالإشراف اللأزم و تقديم الرعاية و المشورة إلى النساء خلال فترة الحمل و فترة ما بعد الحمل، من أجل إجراء الولادات بأنفسهم أو العناية بالمواليد الجدد، في الجزائر من 77% سنة 1990 إلى 92% سنة 2000 لتستقر عند نسبة 95% خلال المدى الزمني 2005-2009³². في نفس الوقت ارتفعت نسبة النساء الحوامل اللاتي يتلقين رعاية صحية (يخضعن لفحص طبي متعلق بالحمل من قبل أخصائيين مرة واحدة على الأقل) من 58% إلى 89.4%، خلال المدى الزمني 1992-2006³³.

II.6. الهدف السادس: محاربة داء السيدا، الملاريا و أمراض أخرى

بلوغ سادس الأهداف الإنمائية للألفية يمر عبر وقف إنتشار داء السيدا وعكس إتجاهاته أفق العام 2015، و العمل على توفير العلاج لكل من هم في حاجة إليه بحلول سنة 2010، كما يقتضي هذا الهدف أيضا وقف إنتشار داء الملاريا وأمراض أخرى وعكس إتجاهاته الحالية أفق سنة 2015.

بالنسبة لداء السيدا، ومنذ إكتشاف أولى الإصابات بداء السيدا في الجزائر سنة 1985، عرف إنتشار هذا المرض نموا مستمرا، فبتاريخ 31 ديسمبر 1990 كان عدد الأشخاص المصابين بهذا المرض 68 حالة، منها 32 حالة تم تسجيلها خلال سنة 1990 لوحدها، وعلى مدار العشريتين الأخيرتين تضاعف عدد حالات الإصابة بمرض السيدا بنحو 77 مرة، ليبلغ 5209 حالة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، منها 1028 مصاب و4181 حامل لفيروس نقص المناعة البشرية³⁴.

بلغت النسب، إنتقل معدّل إنتشار السيدا من 0.11 لكل 100.000 نسمة سنة 1999 إلى 0.14 لكل 100.000 نسمة سنة 2007³⁵. تجدر الإشارة إلى أنّه وحسب الجنس، يشكّل الذكور نسبة 53.8% من مجموع حالات الإصابة بداء السيدا المعلن عنها خلال الفترة 2005-2009، ونسبة 48% من مجموع الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية خلال ذات الفترة.

بالنسبة للعاية الثانية التي تدرج ضمن هذا الهدف الإنمائي والمرتبطة بإيقاف إنتشار داء الملاريا وأمراض أخرى وعكس إتجاهاته بحلول عام 2015، فقد بلغ عدد الإصابات بداء الملاريا في الجزائر مع بداية عشرية الستينات 100.000 إصابة سنويا؛ بعد الإستقلال مباشرة (سنة 1963) و بمساعدة منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع دول الجوار تونس والمغرب، قررت الجزائر إطلاق برنامج وطني للقضاء على الملاريا، يستهدف ولايات الشمال ويتمّ تنفيذه على مراحل؛ الأولى إمتدت من 1963 إلى 1968، وخلالها تمّ إعداد خريطة تحدد بؤر إنتشار الوباء عبر مختلف المناطق التي يشملها البرنامج³⁶.

المرحلة الثانية تمّت خلالها الإنطلاقة الفعلية للبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا PNLN بداية من سنة 1968؛ وتتمّ هي الأخرى على مراحل، مرحلة المكافحة وتهدف إلى وقف إنتشار الوباء خلال ثلاث سنوات. المرحلة الثانية (1978-1986) سميت مرحلة الدعم وخلالها إنتقل عدد حالات الإصابة بالملاريا في الجزائر من 12630 حالة أي 100 لكل 100.000 ساكن، إلى 30 حالة أي 0.17 لكل 100.000 ساكن. تميّزت هذه المرحلة أيضا بإرتفاع نسبة حالات الملاريا الواردة إلى الجزائر من دول الجوار خاصة عبر الحدود الجنوبية، حيث إرتفعت هذه النسبة من 0% سنة 1977 إلى أكثر من 95% بداية من سنة 1985. المرحلة الثالثة (بعد سنة 1986)، خلالها توصلت الجزائر إلى إيقاف إنتشار داء الملاريا، ووجهت الجهود نحو الوقاية والرعاية للحيلولة دون عودة إنتشار الوباء من جديد.

لقد تراجع عدد حالات الملاريا المحلية في الجزائر بشكل محسوس بداية من سنة 1978، نتيجة لتطبيق البرنامج الوطني للحد من إنتشار هذا الوباء. خلال الفترة 1990-1998 أحصت الجزائر 204 حالة محلية، 31 منها بعين الدفلى و 173 باهرير؛ خلال المدى الزمني 1999 - 2005، تمّ تسجيل 70 حالة كلها في ولايات الجنوب، 40 بورقلة، 21 بأدرار، 6 بتمنراست و3 بغرداية. الجدير بالذكر أنّ حالات الملاريا المسجلة يتمّ التحكم فيها و علاجها، الأمر الذي يجعل من نسبة الوفيات بهذا الوباء في الجزائر منعدمة تماما، باستثناء العام 2000 أين تمّ تسجيل بعض حالات الوفاة بهذا المرض بلغت نسبتها 0.06 إلى 100.000 ساكن³⁷.

السبب الرئيسي الذي يجعل الملاريا لا تقتل في الجزائر، يرجع إلى كون الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تعرف إنتشار هذا المرض والذين إنتقل عددهم من 12691 سنة 1990 إلى 21601 سنة 2009، يستعمل جميعهم -أي بنسبة 100%- وسائل الوقاية من داء الملاريا كما يحصلون على العلاج الضروري والفعال وفي الوقت المناسب.

من بين الأمراض التي ظلت وإلى عهد قريب تشكل أحد أهم أسباب الوفاة في الجزائر، السل. غداة الاستقلال، 20% من أسرة المستشفيات كانت مخصصة لمرضى السل، حيث كان ثلاثة من بين كل مائة شخص معرضين للإصابة بهذا المرض. بداية من سنة 1965 أطلقت الجزائر برنامجا للحد من إنتشار المرض، وفي سنة 1969 أعتبر مرض السل من الأمراض ذات الأولوية ما يجعل المصابين به يستفيدون من مجانية العلاج.

في سنة 1980 إعتمدت الجزائر أول دليل تقني لمحاربة السل، ما مكن من تقليص خطر الإصابة بهذا الداء الذي إنتقل من 1% خلال المدى الزمني 1981-1985 إلى ما دون 0.5% خلال الفترة 1986-1989.

بداية من سنة 1990 عرف برنامج محاربة داء السل، العديد من الصعوبات في ظل الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر، كان أهمها نفاذ مخزون الدواء المضاد للسل؛ ومع ذلك إستمر خطر الإصابة في التراجع ليستقر عند مستوى 0.4% خلال المدى الزمني 1990-1996³⁸.
 خلال العشرية الأخيرة، عرف عدد حالات داء السل المعلن عنها استقرارا نسبيا مقارنة بعشرية التسعينات، حيث إنتقلت من 18294 سنة 2000 إلى 20070 حالة سنة 2008، في حين إنتقلت عدد حالات الإصابة بداء السل الرئوي المجهري من 5603 إلى 8621 خلال نفس الفترة، فيما يتعلق بالهدف الإنمائي، فإن نسبة حالات السل التي اكتشفت وتمّ التكفل بها في إطار العلاج قصير الأمد الخاضع للإشراف المباشر هي 100%³⁹.



II.7. الهدف السابع: ضمان بيئة مستدامة

يشكل ضمان بيئة مستدامة أساس التقدم في تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية، ويتحقق هذا الهدف عبر إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية وإيقاف استنزاف الموارد البيئية وبالتالي الحد من فقدان التنوع البيولوجي، إضافة إلى العمل على تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة من حيث توفير السكن، المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي.

II.7.1. إدراج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية، وعكس الإتجاهات الحالية لاستنزاف الموارد الطبيعية

منذ إفراد وزارة مخصصة للبيئة في الجزائر العام 2001، سعت هذه الأخيرة إلى تحسين إدارة البيئة ودمج تسيير الموارد البيئية ضمن إستراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية، لاسيما من خلال المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية المستدامة PNAE-DD، والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2025.

خلال سنة 2010 بلغت قيمة دليل الأداء البيئي في الجزائر حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 67.4 وهو ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى عربيا في هذا المجال. أثر الجهد الوطني في مجال إدراج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات التنموية الوطنية وعكس الإتجاهات الحالية لإستنزاف الموارد البيئية، ومن منظور الأهداف الإنمائية للألفية نتناوله من خلال رصد تطور مساحة الغطاء الغابي والمحميات الطبيعية في الجزائر، و حجم الإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون أحد الغازات الرئيسية المفقرة لطبقة الأوزون. خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007 لم ترتفع مساحة الغطاء الغابي في الجزائر إلا بنسبة 0.22%، وبالنتيجة لا تزال مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات في الجزائر ضئيلة حيث تقدر بنحو 10.89% من مساحة شمال البلاد، في حين لا تتجاوز 1% بإعتبار المساحة الإجمالية للجزائر.

حسب المديرية العامة للغابات، تقدر مساحة الغطاء الغابي في الجزائر حاليا بنحو 4.1 مليون هكتار، موزعة على أربعين ولاية (باستثناء ولايات الجنوب الثمانية)، تعتبر ولاية الطارف أكثر ولايات الوطن من حيث مساحة الغطاء الغابي، بنسبة 57.51%⁴⁰ من مساحة الولاية، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 0.36% في ولاية النعامة، وهو ما يبرز التفاوت في توزيع الغابات بين ولايات الوطن.

لقد بذلت الجزائر جهودا معتبرة من أجل حماية وتوسيع المساحات الغابية بداية بمشروع السد الأخضر (1972)، مرورا بالمخطط الوطني لإعادة التشجير (1999) الذي يستهدف غرس أكثر من 1.2 مليون هكتار لرفع نسبة التشجير من 11% إلى 14% بحلول عام 2020، وصولا إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة الذي يشكل رفع نسبة الغطاء الغابي في بلادنا إلى 18%، أحد أبرز أهدافه. إلى غاية 2007 مكنت هذه البرامج من غرس 310.902 هكتار، منها 159.121 هكتار أشجار غابية، 143.369 هكتار

أشجار فواكه و 8.412 هكتار نباتات رعوية، تجدر الإشارة الى أنه وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فقد تراجع مساحة الغابات في الجزائر بنسبة 9.4% خلال الفترة 1990-2008. في سياق آخر، إرتفعت الإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون بـ 61174.1 كيلو طن خلال الفترة 1990-2007، حيث إنتقلت من 78831 كيلو طن سنة 1990 إلى 140005.1 كيلو طن سنة 2007 من بين أهم أسباب هذا الإرتفاع، إستمرار الإعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية (الفحم، النفط) حيث ظلت تشكل أكثر من 99% من إجمالي مصادر الطاقة المعتمد عليها في الجزائر، و بإعتبار الناتج الداخلي الخام، إرتفع حجم إنبعاثات غاز ثاني أكيد الكربون من 1.7 كغم لكل واحد دولار من الناتج الداخلي الخام سنة 1990 إلى 2.05 كغم سنة 2002، ليعاود حجم الإنبعاثات من نفس الغاز الإنخفاض بداية من العام 2003 لتستقر عند مستوى 1.5 كغ لكل دولار أمريكي من إجمالي الناتج المحلي بقيمة عام 2000 سنة 2008⁴¹. بالنسبة لمساحة المحميات الطبيعية، وحسب التقرير الوطني الرابع حول تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني، فإن المناطق المحمية في الجزائر التي إرتفع عددها من 19 منطقة سنة 1990 إلى 28 عام 2008، تتربع على مساحة 80.349.010 هكتار؛ و هو ما يشكل 33.74%⁴² من المساحة الإجمالية. يضاف إلى جملة هذه المناطق المحمية، 1451 منطقة رطبة منها 42 مصنفة في إطار الاتفاقية الدولية للمناطق الرطبة RAMSAR.

من جهة أخرى، حدد المرسوم التنفيذي 93-285 المؤرخ في 23-11-1993، قائمة من 230 نوع من الأعشاب البرية محمي وفقا للقانون الجزائري، و هذا العدد لا يشكل سوى 7.3% من مجموع النباتات البرية الموجودة في بلادنا. يضاف إلى هذا، ان جميع تلك الأعشاب المحمية باتت مهددة (77% في طريقها للانقراض). فيما يتعلق بالثدييات، من بين 108 نوع التي تعيش في الجزائر، لا تتضمن قائمة الثدييات التي يحميها القانون الجزائري سوى 47 نوع أي 43.51%.

II.7.2. تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب بصورة مستدامة و غير المشمولين بخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول العام 2015

إنخفضت نسبة السكان غير الموصولين بشبكات المياه الصالحة للشرب في الجزائر من 38.1% سنة 1988 إلى 7% حاليا، و عليه فإن الجزائر قد تحطت الغاية الإنمائية للألفية في هذا المجال قبل حلول الأجل المحدد لذلك (2015)، و تطمح إلى بلوغ نسبة 100% من التغطية بشبكات المياه الصالحة للشرب باعتبار الإستثمارات الضخمة في قطاع الموارد المائية التي يرصدها برنامج التنمية 2010-2014. لقد بلغت نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب سنة 2010، 93% و هي النسبة التي لم تتجاوز 82% مع بداية الألفية، في نفس الوقت إرتفعت حصة التزويد اليومي بالماء الصالح للشرب لتصل 168 لتر.

بلوغ الغاية الإنمائية يخفي بعض العقبات التي ينبغي على الجزائر تجاوزها؛ فحسب التحقيق الوطني متعدد المؤشرات MICS 2008 فإن 14.7% من السكان (12% من سكان المدن و 18.2% من سكان الريف) يحصلون على المياه الموجهة للاستهلاك البشري انطلاقا من مصادر غير مراقبة و هو يعرضهم للإصابة بأمراض مثل الكوليرا و حمى التيفويد¹.

بالنسبة إلى نسبة الربط بفتوات الصرف الصحي، و التي تشير إلى نسبة السكان الذين تتاح لهم على الأقل إمكانية استخدام مرافق مناسبة للصرف الصحي يمكن ان تمنع بفعالية اختلاط البشر والحيوانات والحشرات بفضلات الانسان، فقد تطوّرت نسبة السكان المشمولين بمرافق الصرف الصحي في الجزائر بشكل ملحوظ، فمن 53.9% المسجلة عام 1988 إرتفعت هذه النسبة إلى 86% عام 2008، وهو ما يعني أن الجزائر قد بلغت غاية تخفيض نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي إلى النصف قبل العام 2015؛ غير أن بلوغ هذه الغاية، يخفي كثيرا من التفاوت بين المناطق الحضرية و الريفية، حيث وصل سنة 2000 إلى 40%⁴³. و بالتالي فإن بلوغ الهدف الإنمائي لا يغني عن مواصلة الجهود من أجل تعميم مرافق الصرف الصحي، حيث تصبح متاحة لجميع السكان وبصورة متوازنة بين جهات الوطن في المناطق الحضرية وفي الأرياف على السواء.

¹ MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE, ONS [2008] : « Suivi de la situation des enfants et des femmes, Enquête nationale à indicateurs multiples », op.cit, p.43

3.7.II. تحسين و بشكل محسوس الظروف المعيشية لسكان الأكوخ بحلول العام 2020

أدت الإستثمارات الضخمة التي إستفاد منها قطاع السكن، ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج التنمية المصاحبة لهما خلال الفترة 2000-2009 إلى تحسّن عام للمؤشرات المرتبطة بالسكن في الجزائر حيث شهد القطاع نموا بنسبة 9.8% سنة 2008⁴⁴.

خلال سنة 1998، كانت الحظيرة الوطنية للسكن تحصي نحو 5.129.868 مسكن، هذا العدد ما فتئ يرتفع حيث وصل سنة 2004 إلى 5.939.606 نتيجة لإنجاز 809.736 سكن خلال الفترة 1999-2004، نهاية سنة 2009 بلغ عدد مساكن الحظيرة الوطنية للسكن 6.942.000 سكن، حيث تمّ خلال الفترة 2004-2009 تسليم 1.045.269 مسكن جديد من بين 1.532.687 مسكن المسطرة، وفقا لمختلف صيغ السكن؛ منها 24 % سكن عمومي إيجاري، 14.5 % سكن إجتماعي تساهمي، 4.3 % وفق صيغة البيع بالإيجار، 3.8 % سكن ترقوي، 12.4 % بناء ذاتي و 40.5 % سكن ريفي⁴⁵.

على صعيد آخر وفي سبيل القضاء على المساكن الهشة يجدر التذكير بالمجهودات المعتبرة التي تبذلها الجزائر في هذا المجال، حيث تمّ خلال الفترة 2000-2008 القضاء على 70.000 وحدة سكنية هشة، في نفس السياق وفي إطار البرنامج الرامي إلى القضاء على نحو 561.000 وحدة سكنية هشة، تمّ تخصيص 340.000 وحدة سكنية من صيغة السكن العمومي الإيجاري هي في طور الإنجاز⁴⁶.

مما لا شك فيه أهمية الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل توفير السكن منذ مطلع الألفية الثالثة، إلا أنّ الاختلالات العديدة التي ماتزال تعرفها آليات توزيع السكنات المنجزة على مستحقيها خاصة على المستوى المحلي تبقى تحافظ بل وقد تفاقم من الفجوة التي تعرفها الجزائر بين حجم الطلب على السكن وحجم المعروض منه.

خاتمة

إستعرضنا من خلال هذه الورقة البحثية، الجهود التي بذلتها الجزائر في سياق إلزامها بمبادئ وأبعاد التنمية المستدامة ومستويات الإنجاز التي بلغتها الجزائر على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية. حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

سياسات التنمية المستدامة في الجزائر التي أطرها برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 بداية، ثمّ المخطط الخماسي لدعم النمو الإقتصادي 2004-2009 و البرامج المرافقة له لتنمية الهضاب العليا والجنوب، تمحورت حول دعم التنمية الإقتصادية المستدامة من خلال تحرير الإقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات عبر تنمية قطاعات إقتصادية بديلة، مع العمل على تحقيق الإستغلال الأمثل لموارد القطاع الناضبة، من جهة أخرى عملت الجزائر على تحسين الظروف المعيشية للسكان، عبر التخلّص في مرحلة أولى من الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة متعددة الأبعاد لعقد التسعينات على البعد الإجتماعي، وفي مرحلة ثانية العمل على تحقيق أبعاد التنمية البشرية من خلال محاربة الفقر البشري بمختلف أبعاده. أما في مجال حماية البيئة، تبنت الجزائر نهج التخطيط البيئي الشمولي، الذي خلف التخطيط البيئي القطاعي، هذا الأخير الذي عكس الإهتمام الباهت بقضايا البيئة في بلادنا منذ الاستقلال، من جهة أخرى عملت الجزائر على تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة الذي ظهر في أبرز تجلياته بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

فيما يتعلّق بالأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر، بيّنت الدّراسة التفاوت في الإنجاز بين هدف إنمائي وآخر، حيث مكّنت سياسات التنمية المستدامة التي إنتهجتها الجزائر خلال العقد الأول من الألفية الثالثة من بلوغ بعض الغايات الإنمائية والتمهيد لبلوغ أخرى في حين تبقى مؤشرات بعض الغايات الإنمائية في مستويات متدنية و سيتعذر على الجزائر بلوغها في حال إستمرت إتجاهات نموها السائدة خلال الفترة المدروسة، إن التفاوت في الإنجاز بين هدف إنمائي وآخر في الجزائر يرجع إلى العوامل الأساسية التالية:

- طبيعة الأهداف الإنمائية في حد ذاتها، حيث أن بعضها يتطلب بلوغه تسطير برامج تنموية قطاعية مباشرة تستهدف محور الهدف الإنمائي (الربط بشبكات الصرف الصحي، محاربة السكن الهش...) في حين ان أهدافا أخرى يتجاوز بلوغها تسطير سياسات إنمائية معيّنة لإرتباطها بعادات وتقاليد المجتمع الجزائري (تمكين المرأة سياسيا وإقتصاديا).

- التأخر المسجل في الجزائر على صعيد الإهتمام ببعض محاور الأهداف الإنمائية للألفية ونخص بالذكر هنا الهدف الإنمائي السابع المتعلق بالعمل على ضمان بيئة مستدامة، حيث سجلنا التأخر الذي عرفه الإهتمام بقضايا البيئة في الجزائر.

على ضوء نتائج الدراسة نقدّم التوصيات التالية:

✓ إنّ بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ليس هدفاً بحد ذاته، بقدر ما هو وسيلة من أجل إحداث حركية تنموية مستدامة، و عليه ينبغي في مرحلة أولى الحفاظ على وتيرة التنمية التي شهدتها الجزائر في سعيها نحو بلوغ الأهداف الإنمائية، ثمّ العمل على رفعها في مرحلة ثانية بما يمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

✓ بلوغ الأهداف الإنمائية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يخفي التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية من جهة وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى الذي لا تزال تعرفه الجزائر في مجالات عديدة و عليه ينبغي العمل على إرساء أسس للتنمية المتوازنة بين مختلف جهات الوطن.

✓ إنّ النتائج التي حققتها الجزائر في ميدان التعليم على أهميتها لا تعني عن العمل وبالتوازي مع توفير مقاعد الدراسة لكل من هم في سن التمدرس أو في مراحل التعليم المتقدمة، على توفير الآليات الكفيلة برفع جودة التعليم، بمعنى تغليب النوع والكيف على الكم.

✓ ينبغي تعزيز و دعم دور الجماعات المحلية و جمعيات المجتمع المدني من أجل تنسيق جميع الجهود المبذولة في مجالات التنمية البشرية، و المشاركة الفعالة في الإختيارات المناسبة للاستراتيجيات والسياسات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية.

✓ إنّ بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما يتوقف على أهمية الموارد المادية والمالية التي ينبغي توفرها فهو يتوقف أيضا وإلى حد بعيد على توفر اليات التسيير الرشيد والصارم للأموال العمومية والرقابة و المحاسبة التي تضمنها مؤسسات فاعلة وقوية تضمن بلوغ هذه الأهداف في الأجل المحددة وبأقل التكاليف.

الهوامش والمراجع

- ¹ Ocde, stratégies nationales de développement durable :bonnes pratique dans les pays de l'OCDE, éditions de l'ocde ,paris, France,2006, p.11.
- ² الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، 2008، ص.405
- ³Ministre de l'agriculture et de developpement rurale, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Alger, 2010, p. 8
- ⁴ Le gouvernement algerien, Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en Algérie (Rapport national Algérie pour le Sommet Mondial du Développement Durable, Johannesburg , 2002, p .37
- ⁵ Anat, pnud, la carte de pauvreté en Algérie ,2001 ,alger, p.14
- ⁶ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر ، مرجع سابق، ص. 399
- ⁷ مداخلة السيد الطيب لوح وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي،ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل،الأربعاء 09 جوان.2010، ص. 3
- ⁸ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر ، مرجع سابق، ص. 342
- ⁹ نفس المرجع، ص ص. 284،285
- ¹⁰ Ministre de l'aminagement du territoire et de l'environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD) ,alger, 2002, p. XIV
- ¹¹ .بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، الجزائر، 2009، ص. 221
- ¹² Anat, pnud, la carte de pauvreté en Algérie, op cit, p.14
- ¹³ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement , 2010, alger, p. 25
- ¹⁴ Idem, p.20
- ¹⁵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع، clorcraft of virginia الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص. 136
- ¹⁶ site d'internet : www.ons.dz, date de visite : 12/04/2012
- ¹⁷ حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة 1999-2008، متاح على موقع الانترنت www.premier-ministre.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2010/11/13
- ¹⁸ المجلس الإقتصادي والإجتماعي، قسم الدراسات الإقتصادية، ملخص حول الوضع الإقتصادي و الإجتماعي للأمة لسنة 2008، الجزائر، 2009، ص. 62
- ¹⁹ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement , op cit, p. 30
- ²⁰ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع، مرجع سابق، ص. 155
- ²¹ Le gouvernement algerien, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement , Impression el-diwan, Alger, 2005, p. 25
- ²² الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، مرجع سابق، ص. 286
- ²³ المجلس الإقتصادي والإجتماعي، قسم الدراسات الإقتصادية، ملخص حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سابق، ص. 73
- ²⁴ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر ، مرجع سابق، ص.285
- ²⁵ مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 2011/09/20
- ²⁶ نفس المرجع
- ²⁷ Le gouvernement algerien, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement , op cit, p.44
- ²⁸ Conseil national economique et social, résultat globaux du rapport national sur le développement humain, alger, 2009, p. 13
- ²⁹ CNES, rapport national sur le développement humain, alger ,2007, p.20
- ³⁰ Office national des statistique, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2004 , n°35, édition 2006, p. 21
- ³¹ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement , op cit, p. 76
- ³² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإستدامة والإنصاف، مستقبل أفضل للجميع، مرجع سابق، ص. 144
- ³³ Ministre de la sante, de la population et de la reforme hospitaliere, programme nationale périnatalité, programme triennale 2005-2008 , alger, 2005, p.15
- ³⁴Ministre de la sante, de la population et de la reforme hospitaliere, rapport de situation national à l'intention de L'UNGASS sur le suivi de la déclaration d'engagement de la session extraordinaire de l'assemblée générale des nations unies (UNGASS) sur le VIH / SIDA (Période considérée : 2008 – 2009, alger, 2010, p.17
- ³⁵ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، مرجع سابق، ص.320
- ³⁶ Epidémiologie de la Rougeole en Algérie et dans le Monde, Site d'internet : www.sante.dz, date de visite 22/11/2010
- ³⁷ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement , op Cit, p .94
- ³⁸ Lutte Antituberculeuse, site d'internet: www.sante.dz, date de visite 13/10/2011

³⁹ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement, op Cit, p. 95

⁴⁰ Ministre de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, quatrième rapport nationale sur la mise en œuvre de la convention sur la diversité biologique au niveau national, alger, 2009, p. 17

⁴¹ مؤشرات التنمية الأساسية من البنك الدولي، متاح على الموقع: <http://data.albankaldawli.org>، تاريخ الاطلاع: 2012/04/12

⁴² Ministre de l'amenagement du territoire, de l'environnement et du tourisme, quatrième rapport nationale sur la mise en œuvre de la convention sur la diversité biologique au niveau national, op cit, p. 85

⁴³ Le gouvernement algerien, Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement, op Cit, p. 71

⁴⁴ المجلس الإقتصادي والإجتماعي، قسم الدراسات الإقتصادية، ملخص حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سابق، ص. 53

⁴⁵ Les Livraisons de logements de 2004 au 31-12-2009, site d'internet : <http://www.mhu.gov.dz> , date de visite :14-11-2010

⁴⁶ Le gouvernement algerien, 2eme rapport nationale sur les objectifs du millénaire pour le développement, op Cit, p. 112